

عنوان المداخلة:

واقع صناعة التأمين التكافلي في الجزائر

ورقة تدرج ضمن محور: التمويل الإسلامي والتأمين التكافلي من المؤتمر العلمي الدولي حول: دور المصارف الإسلامية في التنمية. المنظم من طرف مركز البحث وتطوير الموارد البشرية (رماح) بالتعاون جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان، الأردن، خلال الفترة الممتدة ما بين 16-18 نوفمبر 2017

المشارك الأول

اللقب والاسم: بلال شيخي. الوظيفة: التدريس. التخصص: مالية ومحاسبة.
الرتبة: أستاذ محاضر. المؤسسة: كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير. جامعة أحمد بوقرة. بومرداس.
الهاتف: 00 213 770 208 050. الفاكس: 00 213 24 795 279. العنوان الإلكتروني: chikhibillal@yahoo.fr.
رئيس فرقة بحث: دور معايير التدقيق الدولية في تقييم المخاطر وتدعيم الدور الحوكمي لمهنة المراجعة، بجامعة أحمد بوقرة بومرداس.
عضو مخبر بحث: أداء المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ظل الحركة الاقتصادية الدولية، بجامعة أحمد بوقرة بومرداس.
مسؤول التكوين في الدكتوراه: تخصص مالية ومحاسبة، بجامعة أحمد بوقرة بومرداس

المشارك الثاني

الاسم واللقب: لعبيدي مهاوات. الوظيفة: التدريس. التخصص: علوم التسيير.
الرتبة: أستاذ محاضر أ. المؤسسة: كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير. جامعة الشهيد حمة لخضر. الوادي.
الهاتف: + 213 670 391 316. الفاكس: + 213 24 795 279. العنوان الإلكتروني: labidi_mehaouat39000@yahoo.fr.

المشارك الثالث

اللقب والاسم: سامية فقير. الوظيفة: التدريس. التخصص: محاسبة وتدقيق.
الرتبة: أستاذة محاضرة. المؤسسة: كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير. جامعة أحمد بوقرة. بومرداس.
الهاتف: 00 213 663 604 095. الفاكس: 00 213 24 795 279. العنوان الإلكتروني: fekirsamia@yahoo.fr.
عضو فرقة بحث: دور معايير التدقيق الدولية في تقييم المخاطر وتدعيم الدور الحوكمي لمهنة المراجعة، بجامعة أحمد بوقرة بومرداس.

ملخص

يلعب التأمين دوراً هاماً ومتنامياً في مختلف النشاطات الاقتصادية والاجتماعية. حتى إنه أصبح نشاطاً لا يمكن الاستغناء عنه سواءً للمنظمات أم الأفراد. إلا أن بعض المسلمين أخذ بالنظر إلى ممارسات شركات التأمين القائمة على أنها منافية لمعتقداتهم الدينية، وأمر لا يمكن قبول التعامل به. ومن هنا ظهر التفكير بإنشاء شركات تأمين تُراعي اعتبارات الشريعة الإسلامية. فكان الدافع وراء ذلك الالتزام بممارسة نشاط التأمين بما لا يخالف الشريعة الإسلامية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى الاستجابة لفجوة قائمة في سوق التأمين. فبدأت شركات التأمين التكافلي (الإسلامي) بالظهور في بدايات السبعينيات من القرن الماضي في المملكة العربية السعودية والسودان والشرق الأوسط والشرق الأقصى، وهي تقوم على أساس التضامن والتعاون ومحاولة تلافي المحظورات الشرعية للتأمين التجاري (التقليدي).

الكلمات الدالة: تأمين، شركات التأمين، التأمين التكافلي، سوق التأمين.

مقدمة

تقاس درجة التقدم الاقتصادي لأي دولة بالمقام الأول بمدى تقدم صناعتي المصارف والتأمين وتطورهما.

وأصبحت خدمات التأمين في الوقت الحاضر تشغل حيزاً كبيراً من اهتمام رجال الأعمال في الأنشطة التجارية والصناعية والخدمية وغيرها نظراً لاعتمادهم الكبير عليها في تهيئة الأمان لمشروعاتهم بمختلف أنواعها. لذلك أضحت التأمين مطلباً في مجتمعاتنا الإسلامية حماية للناس مما قد يطرأ عليهم من مخاطر.

وقد شهدت صناعة التكافل العالمي نمواً هائلاً خلال العقد الماضي، وأصبحت جزءاً لا يتجزأ من النظام المالي السائد، ومازال التأمين التكافلي يحتاج إلى المزيد من التنظير والتأصيل، وهو بصورته المعروفة من العقود المستحدثة المشروعة.

فقد أصبح التأمين التعاوني في الوقت الحاضر حاجة عامة، فهو يساهم في تقدم التجارة والصناعة، وسد كثير من الاحتياجات، ويخفف ما يقع من أضرار ومخاطر.

حظيت صناعة التأمين التكافلي الإسلامي بقبول عموم المسلمين وعلمائهم. لأنها مبنية على أساس التعاون حيث يعد من خصائص المجتمع الإسلامي ولا يخفى إن منتج التكافل الإسلامي تمت صياغته ليكون بديل لنظام التأمين التقليدي والابتعاد على أسسه القائمة على المعاوضة، الأمر الذي دفع بالعلماء إلى صياغة منتج وإن بدا متشابه مع التأمين التقليدي من حيث تغطية الأضرار التي تصيب المشترك غير أنه يختلف من حيث أساسه القائم على التبرع. ولقد ازداد الاهتمام بالتأمين التكافلي في الدول النامية والإسلامية في الآونة الأخيرة كمطلب للأفراد والشركات في إشاعة نوع من التأمين يتفق وتعاليم الشريعة الإسلامية.

ومنه نطرح الإشكال التالي: ما هو واقع صناعة التأمين التكافلي؟ وما هي آفاق تطويره؟

ولذلك تم تقسيم هذه الورقة البحثية إلى المحاور التالية:

أولاً: الإطار النظري للتأمين التكافلي.

ثانياً: أسواق التأمين التكافلي.

ثالثاً: تحديات وآفاق صناعة التأمين التكافلي.

أولاً: الإطار النظري للتأمين التكافلي

يعد مصطلح التأمين التكافلي الأحدث نسبياً، حيث شاع استخدام هذا المصطلح بعد الندوة التي حملت هذا الاسم وعقدت بالخرطوم في عام 1995 ويتم فيما يلي بيان آراء العلماء المعاصرين في العلاقة بين التأمين التكافلي والتأمين التعاوني والتأمين الإسلامي. و سنتطرق الى كل منها، إضافة الى مبادئ التأمين التكافلي وآلية عمله على أرض الواقع.¹

1. مفهوم التأمين التكافلي²

يرى بعض العلماء المعاصرين وجود اتفاق واختلاف بين التأمين التكافلي وبين كل من التأمين التعاوني، والتأمين الإسلامي، وأن الأفضل هو استخدام مصطلح التأمين الإسلامي بدلا من مصطلح التأمين التكافلي، وبدلا من مصطلح التأمين التعاوني وقد اعتاد الكتاب في التأمين الإسلامي على تسمية التأمين الإسلامي أي الذي تتفق أحكامه مع الشريعة الإسلامية بالتأمين التعاوني، أو التبادلي، أو التكافلي، وهذه التسمية تعني أن أهم أسس التأمين الإسلامي هو التعاون، أو التكافل، أو التبادل. وقد وجدت في الغرب صيغ للتأمين التعاوني أو التبادلي ولكنها ليست بالضرورة صيغ إسلامية. قد تتفق وقد تختلف مع صيغة التأمين الإسلامي، ذلك أن الشريعة الإسلامية تتطلب في هذا النوع من التعاون أو التكافل شروطا قد لا تتوافر في أنواع وصيغ التأمين التعاوني أو التبادلي في الغرب. ولذا فإننا نفضل أن نسمي التأمين الذي يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية التأمين الإسلامي... فالتعاون والتكافل من أهم أسس التأمين الإسلامي ولكنه ليس الأساس الوحيد، ثم إن لهذا التعاون في نظر الشريعة الإسلامية ضوابط وشروط لا يكون التأمين إسلاميا إلا بتوافرها. وعلى كل حال فإنه يمكن أن تضاف كلمة الإسلامي الى عبارة التأمين التعاوني أو التكافلي للتعبير عن هذا المعنى.

1.1 مسميات التأمين التعاوني، التبادلي، التكافلي، الإسلامي:³

التأمين التعاوني: وذلك لتعاون مجموع المشتركين في تعويض الأضرار الناجمة عن المخاطر المؤمن منها التي تلحق أحدهم.

التأمين التبادلي: سمي بذلك لسببين هما:

- أن مجموع المشتركين يتبادلون فيما بينهم تحمل الأضرار التي تلحق بأحدهم نتيجة حصول الخطر المؤمن منه.
- ويسمى كذلك أيضا لأن كل عضو من هيئة المشتركين في التأمين يجمع بين صفتي المؤمن والمؤمن له أو المستأمن.

التأمين التكافلي: ويعد هو الأحدث نسبياً، حيث شاع استخدام هذا المصطلح بعد الندوة التي حملت هذا الاسم وعقدت بالخرطوم عام 1995.⁴

1 محمد سعدو الجرف، شركات التأمين التقليدي ومؤسسات التأمين التكافلي بين الأسس النظرية والتجربة التطبيقية، ندوة دولية جامعة سطيف، 2011، ص: 15.

2 معمر قوادري فضيلة، التأمين التكافلي بين الأسس النظرية والممارسات العملية في الوطن العربي، الملتقى الدولي السابع حول الصناعة التأمينية، الواقع العملي وآفاق التطوير، جامعة الشلف، 2012، ص: 3.

3 نفس المرجع السابق، ص: 4.

4 معمر قوادري فضيلة، مرجع سبق ذكره، ص: 3.

2.1. تعريف التأمين التكافلي لغة

إن أصل كلمة التكافل في اللغة تأتي من الكلمة "كفالة"، وهي الضمان للديون، أو الالتزام بالحفظ والرعاية. ومقتضى صيغة التكافل التي هي صيغة للمشاركة بين طرفين أو أكثر وأن كلا منهم ضامن للآخر. ويطلق التأمين التكافلي على جميع أنواع التأمين الملتزمة بالضوابط الشرعية. فالتكافل هو التأمين الإسلامي المقابل للتأمين التقليدي.

يعرف التأمين التكافلي بأنه: اتفاق مجموعة من المشتركين فيما بينهم على دعم بعضهم بعضا متعاونين في تحمل الخسارة الناتجة من المخاطر المعينة. في ترتيبات التأمين التكافلي يساهم المشتركون بمبلغ من المال في صندوق مشترك باعتباره التزاما بتبرع، وتستخدم حصيلة الصندوق لمساعدة الأعضاء ضد أنواع معينة من الخسائر أو الأضرار.

3.1. التعريف الإصطلاحي للتأمين

أسلوب متعدد الصور والطرق لتحسين الإنسان ضد المخاطر المختلفة والمتوقعة في حياته أو في مسالك نشاطه وفعاليتها الاقتصادية.

4.1. المفهوم القانوني للتأمين

تنص المادة 619 ق م ج على أن التأمين هو عقد يلتزم المؤمن بمقتضاه أن يؤدي إلى المؤمن له أو إلى المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه مبلغا من المال أو إيرادا أو أي عوض آخر في حالة وقوع الحادث أو تحقق الخطر المبين بالعقد وذلك مقابل قسط أو أي دفعة مالية أخرى يؤديها المؤمن له للمؤمن

2. خصائص التأمين التكافلي¹

— اجتماع صفتي المؤمن والمؤمن له لكل عضو في التأمين: من أبرز خصائص التأمين التعاوني وجود تبادل في المنافع والتضحيات فيما بين أعضاء التأمين. فتدفع التعويضات لمن يصيبه الخطر منهم من حصيلة الاشتراكات المدفوعة من الأعضاء، فمجموعة الاشتراكات تكون الرصيد في الحساب المشترك.

— ديمقراطية الملكية والإرادة: بمعنى لا يوجد تمييز بين فرد وآخر يريد الانضمام إلى الشركة

— عدم الحاجة إلى وجود رأس المال: حيث يقوم التأمين التكافلي على مبدأ الاتفاق بين عدد كبير من الأعضاء المعرضين لخطر معين على توزيع الخسارة التي تقع لأي منهم، عليهم جميعا.

— تضامن الأعضاء: أعضاء هذا التأمين متضامنون في تغطية المخاطر التي تصيب أحدهم أو بعضهم.

— تغير قيمة الاشتراك: وهذه إحدى خصائص هذا التأمين، نظراً لأن كل واحد منهم مؤمن ومؤمن عليه، من أجل هذا كان الاشتراك المطلوب من كل واحد عرضة للزيادة أو النقص تبعاً لما يتحقق من المخاطر سنوياً، وما يترتب على مواجهتها من تعويضات فإذا انقضت التعويضات كان للأعضاء حق استرداد الزيادة، وإذا حصل العكس أمكن مطالبة الأعضاء باشتراكات إضافية.

1 بلعوج بلعيد، معزز سامية، سياسة التأمين التكافلي كبديل لسياسة التأمين التقليدي، ملتقى علمي دولي حول: الأزمة المالية والإقتصادية والحوكمة العالمية، جامعة سطيف، 2009، ص: 7.

— **عدم وجود الربح:** وهذا يبين بوضوح أن الربح ليس من مقصود النوع من التأمين، ومع هذا فإن إدارة هذه الشركات تركز على حسن الإدارة والتوجه إلى عدم مطالبة أعضائها بمزيد من الاشتراكات، كما تركز على إنشاء احتياطي لمواجهة الطوارئ عن طريق استثمار رؤوس الأموال المجتمعة لديها. وقد تقوم بإدارة المال بنفسها، أو تسند إلى جهة متخصصة تديره بمقابل.

3. الفرق بين التأمين التكافلي والتأمين التقليدي¹

يمكن تلخيص أهم النقاط الموجودة بين التأمين التكافلي والتأمين التقليدي في النقاط التالية:

عنصر المقارنة	التأمين التقليدي	التأمين التكافلي
من حيث الأطراف	هناك انفصال بين شركة التأمين ومجموع المؤمنين لهم	ليس هناك انفصال فالعضو يجمع صفتي المؤمن والمؤمن له
من حيث التنظيم	تعد الأقساط ملكا لشركة التأمين وتتحمل وحدها المسؤولية في مواجهة المؤمن لهم	تعد شركة التأمين وكيلا عن المؤمن لهم ولا تملك الأقساط بأكملها
العقود	وجود عقد واحد وهو عقد معاوضة من المؤمن لهم قائم على احتمال وقوع الخطر	وجود نوعان من العقود: عقد مضاربة وعقد وكالة
ملكية الأقساط	الأقساط المحصلة ملك لشركة التأمين وحدها وكذلك العوائد الخاصة بها	لا تصبح الأقساط ملكا للشركة وإنما لحساب التأمين، وتوجه جميع العوائد لفائدتها وتأخذ الشركة حصتها على شكل نسبة مئوية من قيمة الربح
الهدف	تهدف إلى الربح وإن كانت قيمة الأقساط أكبر من قيمة التعويضات والمصاريف تحتفظ الشركة بالفارق	لا تهدف إلى الربح وإنما إلى التعاون بين المشتركين، لأن الأقساط لا تصبح ملكا لها ولا تستفيد منها لأنها خاصة بحساب التأمين

4. مبادئ التأمين التكافلي²

من أهم مبادئ التأمين التكافلي ما يلي:

— **العمل تحت إشراف هيئة للفتوى والرقابة الشرعية:** نظرا لأن شركات التأمين التكافلي تقوم على أساس التعامل بأحكام الشريعة الإسلامية، فإن ما يعينها على تحقيق هدفها، هو الاستعانة بذوي الاختصاص الشرعي لضمان تجسيد المبادئ الشرعية السامية في حقل التأمين التكافلي، حيث تقوم هيئة دائمة للفتوى والرقابة الشرعية بالرقابة على جميع الأعمال لضمان عدم تعرضها مع أحكام الشريعة الإسلامية، وتكون قرارات هذه الهيئة ملزمة، تتكون الهيئة من عدد من رجال الفقه الإسلامي والقانون يتم اختيارهم من قبل الجمعية العمومية، ويحق للهيئة ما يلي:

- المشاركة في وضع ومراجعة عمليات الشركة للتأكد من مطابقتها لأحكام الشريعة الإسلامية.
- حضور اجتماعات الجمعية العمومية وإبداء أي رأي فيها.
- يحق لرئيس هيئة الرقابة الشرعية أومن يمثلها طلب حضور اجتماعات مجلس الإدارة لطرح أي موضوع.

1 بلوج بلعيد، مرجع سبق ذكره، ص: 9.

2 كمال رزق، التأمين التكافلي كحل لمشكل غياب ثقافة التأمين في الوطن العربي بالرجوع إلى حالة الجزائر، ندوة حول: مؤسسات التأمين التكافلي والتأمين التقليدي بين الأسس النظرية والتطبيقية، جامعة البليدة، 2011، ص: 12.

- الفصل بين أموال المشتركين والمساهمين: يتم في شركات التأمين التكافلي الفصل بين أموال المشتركين المؤمن لهم وأموال المساهمين، وذلك من خلال تخصيص حسابات منفصلة لكل منهم وإضافة عائد الاستثمار الخاص بكل جانب إلى أصله.
- توزيع الفائض التأميني على المشتركين: عتبر الفائض التأميني من أبرز الخصائص المميزة لنظام التأمين التكافلي الإسلامي، ويقصد بمصطلح الفائض التأميني الأموال المتبقية في صندوق المشتركين كمحصلة للفرق الموجب بين موارد الصندوق واستخداماته فهو: المجموع المتبقي من أقساط التأمين المحصلة وعوائد استثماراتها والاستردادات والمخصصات والاحتياطات، ويقابله في الشركات التجارية مصطلح الربح، إلا أن الربح ناتج عن تشغيل ذي هدف تجاري محض، وأما الفائض التأميني فهو ناتج عن تشغيل ذي هدف تكافلي وتعاوني بين مجموعة المشتركين وتختلف نسب توزيع الفائض التأميني بين المشتركين وحصة الأسهم من سوق تأميني لآخر، وهذا الفائض يمكن أن يرحل لتعزيز احتياطات المشتركين وإما أن يوزع عليهم كل حسب نسبة مشاركته التكافلية، وإما أن يخصم من قيمة القسط المستحق للدفع عند تحديد الوثيقة لفترة جديدة، وهذه الخاصية هي من أسرار النجاح والمصدقية لنظام التأمين التكافلي.

5. آلية عمل التأمين التكافلي¹

نعرض فيما يلي كيفية عمل التأمين التعاوني:

- يضع المشتركون الأقساط في صندوق التكافل على أساس الهبة بشرط العوض للتعاون على توزيع الأخطار.
- تدفع الاشتراكات على أساس التملك للصندوق وتكون للصندوق شخصية اعتبارية مستقلة يتمكن بها من أن يمتلك الأموال ويستثمرها ويملكها حسب اللوائح المنظمة لذلك.
- تدير شركة التكافل صندوق التبرع من حيث دفع التعويضات ومتابعة المطالبات على أساس الوكالة بالأجر.
- يوكل إلى شركة التكافل استثمار قسط من أموال الصندوق وهي بهذا تستحق أجرة الوكالة بالاستثمار أو نصيب من الربح إن كانت مضاربة.

6. أنواع التأمين التكافلي²

- 1.6. نموذج التأمين على أساس المضاربة: المضاربة في اللغة مشتقة من الضرب في الأرض وهو السير فيها. وفقها تعتبر اتفاق بين طرفين اثنين يدفع أحدهما المال والآخر يبذل جهده ونشاطه في الاتجار والعمل بهذا المال (المضارب) على أن يتقاسما ما يتحقق من ربح وفقا لنسب يتفقان عليها. والمضاربة نوعان:
 - المضاربة المطلقة: وهي أن تدفع المال مضاربة من غير تعيين العمل والمكان والزمان وصفة العمل، فالمضاربة المطلقة يكون للمضارب فيها حرية التصرف كيفما شاء دون الرجوع لرب المال إلا عند نهاية المضاربة.
 - المضاربة المقيدة: وهي التي يضع فيما صاحب المال قيودا على المضارب بان يلزمه بنوع معين من العمل أو ممارسة النشاط في مكان معين أو زمن معين.

1 معمر قوادري فضيلة، مرجع سبق ذكره، ص: 6.

2 بلوج بلعيد، مرجع سبق ذكره، ص: 8.

- أما عقد التأمين على أساس المضاربة، يعد جميع المشتركين أصحاب المال ويدخلون في شركة مضاربة مع إدارة شركة التأمين التكافلي كمضارب مشترك كما يلي:
- التزام كل عضو ينضم إلى الاتفاق القائم بدفع مبلغ معين وثابت من المال مسبقا ليكون رأس المال في مضاربة مشتركة
 - التكافل بين المشتركين عن الحوادث التي تقع لهم
 - يدفع القسط المشترك لحساب التكافل ويرد للمشاركين في نهاية السنة المالية ما تبقى من حساب التكافل .
 - تتحمل أموال المضاربة جميع مصاريف عملية المضاربة واستثمارها
 - يقوم المضارب باستثمار مبالغ الاشتراكات

2.6. نموذج التأمين على أساس الوكالة: الوكالة في اللغة هي الحفظ وتفويض الأمر ووكيل الرجل هو الذي يقوم بأمره وشرعا هي إقامة الغير مقام نفسه في التصرف، ويمكن أن تكون الوكالة عامة أو خاصة، كما يمكن ان تكون وكالة مطلقة أو مقيدة، أو تكون باجر أو بدونه. أما عن عقد التأمين على أساس الوكالة، هو أن يقوم المشترك بتعيين مسئول شركة التأمين وكيلًا للقيام نيابة عنه وعن بقية المشتركين بإدارة حساب التكافل التعاوني وحساب الاحتياطي الاستثماري، وجميع الإجراءات الخاصة بإعداد العقود واستلام الأقساط ودفع مبالغ التعويضات، وتكون الوكالة باجر والذي يحسب على أساس نسبة مئوية من مبالغ الاشتراكات في حساب التكافل، أو بدون اجر.

7. دوافع نمو التأمين التكافلي¹

عرفت صناعة التأمين التكافلي نموا لوجود الدوافع التالية:

- توافق التأمين التكافلي مع أحكام الشريعة والمستند إلى قرارات المجامع الفقهية الدولية.
- يشكل عدد المسلمين ما نسبته 20% من سكان العالم، يتنامى لديهم الرغبة في الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية بما فيها أحكام المعاملات المالية، والمتضمنة صيغ التأمين الإسلامي، وهو سوق واعد.
- ارتفاع معدلات النمو السكاني في العالم الإسلامي.
- يغلب على التركيبة الإسلامية للعالم الإسلامي فئة الشباب المثقف الواعي الذي يخطط للمستقبل.
- النمو المذهل في القطاع المالي الإسلامي حيث بلغ حجم السوق المالي الإسلامي 260 مليار دولار أي ما يعادل 20% من القطاع المالي العالمي.
- تدني حجم الإنفاق على التأمين التقليدي بالنسبة لمعدل دخل الفرد في دول العالم الإسلامي.
- تصاعد وتيرة النمو الصناعي والتجاري لدى الدول المهتمة بصناعة التكافل.
- الإصلاحات التشريعية التي تبنتها بعض الدول والمتمثلة فيما يلي:
- جعل صيغة التأمين التكافلي هي الصيغة التأمينية الوحيدة كما هو الأمر في المملكة العربية السعودية وجمهورية السودان.
- تشجيع بعض الدول على الاستثمار في مجال التأمين التكافلي كما هو الحال في ماليزيا والكويت وقطر.

1 بلعوج بلعيد، مرجع سبق ذكره، ص: 9.

ثانيا: تطور أسواق التأمين التكافلي

يعتبر تزايد ظهور شركات التكافل دليلا على تزايد الطلب على أنشطتها في السوق حيث يتراوح نمو سوق التأمين التكافلي حول العالم بين 15 و 20 بالمائة مقارنة بمعدلات نمو التأمين التقليدي التي لا تزيد على 7 بالمائة. فقد بلغ حجم سوق التأمين التكافلي 4.5 مليار دولار تستحوذ الدول الخليجية على 60 بالمائة منها، حيث ارتفع إلى 15 مليار بحلول عام 2012. وتتوزع صناعة التكافل عالميا حسب التالي: 56 بالمائة في الشرق الأوسط، 36 بالمائة في جنوب وشرق آسيا، 7 بالمائة في إفريقيا و 1 بالمائة في المناطق الأخرى من العالم¹

1. تطور سوق التأمين التكافلي في العالم ككل²

يعمل في سوق قطاع التأمين الإسلامي أكثر من 60 شركة منتشرة في أكثر من 20 دولة في العالم حيث وصل حجم إجمالي الأقساط إلى 10 مليارات دولار في عام 2010 في سوق التأمين العالمية بينما قدرت وكالة التصنيف (موديز) أن إجمالي أقساط التأمين التكافلي بلغ أكثر من 2 مليار دولار عام 2005 وأنها سترتفع إلى 9 مليارات دولار بحلول عام 2018. أما (ميركر أولفر وإيمن) فقد قدرت نمو خلال السنوات 2010-2018 إلى ما بين 15-20 مليار دولار سنويا.

وبناء على ذلك، تحركت الشركات الدولية الكبرى باتجاه التكافل مثل شركة (ايه آي جي) أكبر شركة تأمين في العالم، و(أليانز) الشركة الأولى في أوروبا، و(اتش اس بي سي) و(أيفيا) أكبر شركة تأمين في بريطانيا، حيث قدمت عرضا لاقتناص حصة في صناعة التكافل في ماليزيا، في حين منح مشروع (برودينتشال) رخصة لبيع وثائق تأمين على الحياة وفقا لمبدأ التكافل في ماليزيا وتبحث شركة (اكسا) الفرنسية دخول سوق التكافل وتمتلك شركات (ميرينك ري) و(سويس ري) و(صانوفر ري) و(كونفيريوم) شركات إعادة تأمين تكافلي، حتى أن مؤسسة (لويدس اف لندن) تقدم عروضاً للتأمين التكافلي.

ودشنت الشركة السويسرية لإعادة التأمين، أكبر شركة إعادة تأمين في العالم، أول منتج إسلامي لها بهدف تلقيف حصة في سوق وإن كانت صغيرة لكنها سريعة النمو على مستوى العالم. كما يقول كريس سينغليتون، رئيس قسم التأمين على الحياة والصحة في الشرق الأوسط وجنوب آسيا (التأمين الإسلامي متأخر بضع سنوات عن الصناعة المصرفية الإسلامية لكننا نرى بدايات لسوق يانعة ومزدهرة). وحققت الشركة السويسرية لإعادة التأمين نحو 600 مليون سنويا.

2. تطور سوق التأمين التكافلي في الوطن العربي³

1.1. سوق السعودية

يعتبر السوق السعودي الأكثر نموا في مجال التأمين التكافلي الذي ينتظر أن يصبح تكافليا بالكامل عقب تطبيق نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني إضافة إلى تطبيق الضمان الصحي التعاوني الذي سوف يغطي في مراحله النهائية 20 مليون من السكان مما سوف يؤدي إلى نمو السوق إلى ما يعادل 6.4 مليار دولار.

وعليه فإن السوق السعودية تستحوذ على نصف حجم سوق الخليج، خاصة بعد إقرار التأمين الإجباري في قطاع الصحة والسيارات. حيث يقدر حجم السوق بنحو أربعة مليارات ريال من الأقساط السنوية التي من المرجح أن تقفز إلى

1 سامر مظهر قطنجي، تطور صناعة التأمين التكافلي وآفاقها المستقبلية، رئيس الجامعة الاسكندنافية، بدون سنة، ص: 3.

2 مرجع سبق ذكره، ص: 4.

3 سامر مظهر قطنجي، مرجع سبق ذكره، ص، 4.

15 مليار خلال السنوات الخمس المقبلة. ويقدر عدد الشركات التي رخص بالعمل بنحو 15 شركة، ويتوقع ارتفاع العدد إلى 30 شركة تأمين تكافلي في السوق، ويتوقع أن يصل حجم الأقساط التأمينية سنويا إلى مليار ريال.

2.2. سوق البحرين

منحت مملكة البحرين تسهيلات تشريعية وإدارية لعدة شركات التأمين مما يؤهلها لاحتلال مركز هام لنشاط التأمين في المنطقة. فقد بلغت إجمالي أقساط التأمين على الحياة في البحرين 16.6 مليون دينار بحريني (44 مليون دولار) عام 2005 مقارنة بـ 18.6 مليون دينار بحريني (49.5 مليون دولار) عام 2004. وطبقا للأرقام الصادرة من مؤسسة نقد البحرين فقد سجلت أقساط التأمين على الحياة نسبة 17.5 بالمئة من إجمالي أقساط التأمين المحققة لعام 2005. وتعتبر التكافل الدولية أول شركة تأمين إسلامية في المنطقة أسست عام 1989م، رأس مالها المدفوع 5 مليون دينار بحريني (حوالي 13 مليون دولار) والمصرح به 20 مليون دينار بحريني (55 مليون دولار).

3. تطور سوق التأمين التكافلي في الجزائر¹

عرفت سوق التأمينات خلال الفصل الأول من 2012 ارتفاعا طفيفا في رقم أعمالها وصل إلى 24 مليار دولار، بعد أن بلغ 24.1 مليار دج في نفس الفترة من 2011، حسب ما كشف عنه المجلس الوطني للتأمينات.

حققت سوق التأمينات ارتفاعا في رقم الأعمال المسجل مقارنة بسنة 2010، وذلك في عدة فروع منها فرع التأمين على السيارات الذي زاد بنسبة 9 بالمئة والتأمين على الحرائق والحوادث المختلفة بـ 8 بالمئة، وذلك من خلال الحملات التحسيسية الموجهة إلى الفلاحين في جلب الفلاحين إلى التأمين ضد الكوارث الطبيعية والفيضانات التي تتسبب في إتلاف الغلة والمحاصيل الزراعية، والذي سمح بزيادة في رقم أعمال فرع التأمين الفلاحي إلى 31.4 بالمئة.

وبرغم من الانتعاش الذي يعرفه سوق التأمينات من سنة إلى أخرى، فإن التأمين على الأشخاص قد تراجع رقم أعماله إلى النصف منتقلا من 1 مليار دج خلال الثلاث أشهر الأولى لسنة 2012 مقابل 2 مليار خلال نفس الفترة من السنة الماضية بسبب عدم نجاعة ضمانات المجموعة "حياة-وفاة-تقاعد" والمساعدة خلال التنقل وحوادث المرض، ما يجعل سوق التأمينات في الجزائر يسير في اتجاه معاكس لما يعرفه هذا السوق في العالم، حيث يأتي التأمين على الحياة متقدما بالنسبة لرقم الأعمال الذي يحققه مقارنة ببقية الفروع الأخرى.

ويرجع مدراء ورؤساء شركات التأمين عزوف الجزائريين على الإقبال على مجال التأمين على الحياة، التي تمثل أهم فروع قطاع التأمينات إلى كونها تعتمد بدرجة كبيرة على التوفير، هذا الأخير الذي ما يزال يفتقد إلى الآليات الضرورية لتشجيعه، ونظرا لارتباط الاثنين، فإذا ارتفع الأول يؤثر الثاني بالضرورة، مع الإشارة إلى أنه تم الفصل ما بين التأمين على الحوادث والتأمين على الأشخاص، الذي دخل حيز التجسيد سنة 2011.

من جهته شهد فرع النقل المتكون من 57 بالمئة من النقل البحري و38 بالمئة بري و5 بالمئة جوي تراجعا بنسبة 16 بالمئة من رقم أعماله خلال الفصل الأول 2012 ناجم أساسا عن تراجع النقل البحري 29 بالمئة مقابل سجل الفرع الفلاحي تطورا هاما في رقم أعماله بـ 45.6 بالمئة بفضل ارتفاع في منح الإنتاج الحيواني الذي يمثل ثلثي حقيبة هذا الفرع.

1 معمر قوادري فضيلة، مرجع سبق ذكره، ص: 8_9.

ثالثا: تحديات وآفاق صناعة التأمين التكافلي

تواجه صناعة التأمين الإسلامي في أغلب الدول الإسلامية ومنها الجزائر العديد من التحديات والمشاكل، ويرجع ذلك بالأساس إلى حقيقة أن هذه الصناعة لم تنشط في فراغ، ولكن ضمن مجموعة مختلفة من القواعد (قانونية واقتصادية) فضلا على ممارسة السوق، وتمثل هذه التحديات فيما يلي:

1. تحديات (طموحات) التأمين التكافلي¹

- يمكن تطوير صناعة التأمين التكافلي من خلال ما يلي:
- التركيز على الجودة والتنوعية وعدم الاكتفاء بالتنظير لمشروعية التأمين التكافلي.
- العمل على إعداد دليل شرعي متكامل للمواطن.
- إنشاء بنك معلومات التكافل.
- العمل على تحقيق التنسيق والتكامل فيما بين شركات التكافل على المستويات المحلية والعالمية وفي المجالات المالية والفنية (تبادل الخبرات بين الموظفين).
- العمل على إيجاد التحالفات الإستراتيجية مع المؤسسات المالية الإسلامية.
- العمل على توجيه صناعة التكافل إلى غير المسلمين، من خلال إبراز مزاياه.
- ابتكار منتجات وخدمات جديدة تقدم للمستهلك مزايا عملية.
- ابتكار نماذج جديدة للتكافل (الوكالة والمضاربة والوقف).
- تسهيل وصول العملاء لخدمات التكافل من خلال التوسع الجغرافي.
- رفع رؤوس أموال شركات التكافل.
- دعم العاملين في قطاع التكافل علميا وثقافيا بموضوع التكافل، بما يؤدي إلى:
- ضمان تطبيق العاملين للتكافل بصيغته الصحيحة.
- نقل ثقافة التأمين التكافلي إلى المشتركين والعملاء على حد سواء.
- إمداد السوق المحلي والإقليمي والعالمي بالموارد البشرية المؤهلة لسد الحاجة المتنامية لهذه الصناعة.

2. الوسائل المقترحة لنشر ثقافة التكافل:

- عقد دورات متخصصة بالتكافل.
- استحداث دائرة للمعلومات تحتوي مكتبة متخصصة في التأمين والعلوم المتعلقة به تعمل من خلال نظام إلكتروني.
- إصدار نشرة داخلية توزع دوريا على العاملين فيها بأهم المستجدات الخاصة بالتكافل.
- ثقافة التأمين بين كافة شرائح المجتمع من أفراد وجماعات، و مختلف المتعاملين مع شركات التكافل.

1 معمر قوادري فضيلة، مرجع سبق ذكره، ص، 16.

- أن تخصص الشركات جزءا من موازنتها في سبيل تمويل برامج التوعية التكافل وأهدافه.
- أن تعنى شركات التكافل بالدور الاجتماعي المتوقع منها من خلال برامجها التأمينية.

3. معوقات التأمين التكافلي¹

- يواجه النمو المتسارع لصناعة التأمين التكافلي مجموعة من التحديات والمعوقات التي من أبرزها ما يأتي:
- المنافسة مع شركات التأمين التجاري.
 - عدم وجود شركات إعادة التأمين التعاوني بشكل كافٍ.
 - ضعف البيئة التشريعية والتنظيمية.
 - قلة آليات استثمار أموال التأمين.
 - ضعف ثقافة التكافل لدى المجتمع.
 - قلة الكوادر المؤهلة للعمل في مجال التأمين التعاوني وضعف تأهيلها.
 - مخاطر عدم الالتزام بالشريعة الإسلامية.

4. الآثار الاقتصادية للتأمين التكافلي²

للتأمين التكافلي مزايا وآثار على المستوى الاقتصادي تتمثل فيما يلي:

1.4. ميزات التأمين التكافلي على الاقتصاد

- أسلوب التأمين التعاوني وتطبيقه له انعكاسات على الاقتصاد القومي في الدول النامية في مجال:
- خفض تكاليف تمويل المشروعات.
 - الحد من الضغوط التضخمية.
 - تنمية المبادلات التجارية الدولية.
 - تسيير إعادة التأمين.
 - مساهمة المجتمع الإسلامي وتكافؤه في جبر الخسائر وتوزيعها.

2.4. دور التأمين التعاوني الإسلامي في توفير مصادر تمويل التنمية

- يساهم التأمين التعاوني الإسلامي في توفير المال لتمويل المشروعات التنموية من خلال الأدوار التالية :
- الاستثمار: ويتمثل هذا الدور في قيام هيئات التأمين التعاوني بالوظائف التالية:

1 معمر قوادي فضيلة، مرجع سبق ذكره، ص: 14.

2 نفس المرجع، ص: 15.

- قيام هيئات التأمين التعاوني الإسلامي بالمساهمة في تمويل المشروعات التنموية والدخول في محفظات استثمارية تنظمها المصارف أو الجهات الأخرى التي تنظم العملية الاستثمارية، أو بالمساهمة في تمويل المشروعات الإنمائية بشكل غير مباشر ويتم ذلك عبر إيداعها لأموالها في المصارف.
- **تسهيل تبادل وسائل الائتمان:** هذا الدور تقوم به هيئات التأمين التعاوني عبر طرحها للبرامج التكافلية والتأمينية التي من شأنها أن تساعد على تبادل وسائل الائتمان بين الممولين وطالبي التمويل.
- **حماية المستثمر والمال المستثمر:** تتم حماية المستثمر عبر طرح هيئات التأمين التعاوني لتغطيات تحمي المستثمر نفسه من مسؤوليات والتزامات قانونية لصالح الغير وتحمي المال المستثمر من قبل المستثمر.
- تأمين مسؤولية المستثمر تجاه عماله عبر العديد من نماذج التأمين، كالتأمين ضد إصابات العاملين أثناء ساعات العمل أو بسبب العمل، أو أمراض المهنة، التكافل الطبي، التكافل (البديل للتأمين على الحياة)، تأمين المعاش.
- تأمين أخطار المقاولين.
- تأمين الممتلكات المختلفة من آلات، سيارات، مواد خام، مباني وأخطار النقل.
- تأمين عمليات الاستثمار المحلية، وما يصدر إلى الخارج ضد المخاطر السياسية أو الحربية أو المخاطر التجارية كالحسارة التي تلحق بالبضاعة.
- **توفير موارد مالية للميزانية العامة للدولة** من خلال الرسوم التي تفرضها الدولة على هيئات التأمين التعاوني الإسلامي التي تقوم بدورها لتوريدها لإدارة الضرائب. والضرائب التي تدفعها شركات التأمين التعاوني الإسلامي عن أرباحها.
- الضرائب والرسوم التي تؤخذ من العاملين في حقل التأمين التعاوني الإسلامي والمتعاملين مع هذا النشاط من بقية أفراد المجتمع.
- تسهم هيئات التأمين التعاوني الإسلامي في حركة ورصيد ميزان المدفوعات للدولة وذلك عن طريق إعادة التأمين للخارج ويتمثل ذلك في قيام هيئات التأمين التعاوني الإسلامي الوطنية بتأمين نفسها في هيئات تأمين عالمية تدفع لها أقساط إعادة التأمين في صورة عملات أجنبية. بالإضافة إلى ذلك فإن هيئات إعادة التأمين الوطنية تتسلم من شركات إعادة التأمين في الدول الأخرى أقساط إعادة التأمين والتي تتم تسويتها بالعملية الأجنبية أيضا.

خاتمة

تعد صناعة التأمين ضرورة حتمية ضمن هيكل النظام الاقتصادي الحديث والتي تؤثر بصفة رئيسية في حماية الصناعات المالية الأخرى والاقتصاد ككل، وبظهور المؤسسات المصرفية والاستثمارية الإسلامية فقد احتاجت إلى شركات تحميها من مخاطر العمليات المالية والتجارية التي تمارسها فظهرت صناعة التأمين التكافلي لتساهم في دعم منظومة الاقتصاد الإسلامي وخطت خطوات مهمة حيث بدأت بشركة واحدة وأصبحت الآن منتشرة ضمن العديد من الشركات، كما يساعد التأمين التكافلي على تنمية روح التكافل والتعاون حيث يهدف إلى تخفيف الأخطار ومواجهة الكوارث بصورة جماعية.

يعتمد التأمين التكافلي على مبدأ الفصل بين حقوق المساهمين وحقوق حملة الوثائق التجاري، وينفرد كل طرف بحساب منفصل، ويتميز كذلك التأمين التكافلي بانخفاض تكلفة التأمين مقارنة بالتأمين التقليدي لأنه لا يهدف أساساً إلى تحقيق الربح.

يساهم التأمين التكافلي في تراكم الموارد المالية القابلة للاستثمار لدى شركة التأمين كما يسمح نظام التأمين التكافلي بتقديم نماذج اقتصادية إسلامية خالية من الربا مقارنة بالتأمين التجاري كالمضاربة والوكالة والتي ساهمت في جعل النظام أكثر جاذبية لرؤوس الأموال. وبذلك يمكن اعتباره البديل الشرعي للتأمين التجاري الذي تشوبه العديد من المخالفات الشرعية.

وفي الأخير يمكننا القول بأنه من المنتظر أن يجذو نظام التأمين التكافلي حذو البنوك الإسلامية في النجاح والتقدم بالنظر إلى نجاح العديد من التجارب التطبيقية لشركات التأمين التكافلية بالدول العربية ومنافستها لشركات التأمين التجاري.

قائمة المراجع

1. بلعوج بلعيد، معزز سامية، سياسة التأمين التكافلي كبديل لسياسة التأمين التقليدي، الملتقى العلمي الدولي حول: الأزمة المالية والإقتصادية والحوكمة العالمية، جامعة سطيف، 2009.
2. سامر مظهر قطنجي، تطور صناعة التأمين التكافلي وآفاقها المستقبلية، رئيس الجامعة الاسكندنافية، بدون سنة.
3. كمال رزق، التأمين التكافلي كحل لمشكل غياب ثقافة التأمين في الوطن العربي بالرجوع إلى حالة الجزائر، ندوة حول: مؤسسات التأمين التكافلي والتأمين التقليدي بين الأسس النظرية والتطبيقية، جامعة البليدة، 2011.
4. محمد سعدو الجرف، شركات التأمين التقليدي ومؤسسات التأمين التكافلي بين الأسس النظرية والتجربة التطبيقية، الندوة الدولية، جامعة سطيف، 2011.
5. معمر قوادي فضيلة، التأمين التكافلي بين الأسس النظرية والممارسات العملية في الوطن العربي، الملتقى الدولي السابع حول الصناعة التأمينية، الواقع العملي وآفاق التطوير، جامعة الشلف، 2012.